

الحوارات النظرية حول أجندة الدولة

Theoretical dialogues about the state agenda

عامر مصباح *

ameurmosbah@hotmail.com

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

تاريخ القبول: 2011/05/15

تاريخ الاستلام: 2011/03/03

Abstract: This Study retreat discussion between the great theoretic models in analysis of international relations about interesting state's role among others issues. Historically, this dialogue has began since 1950s with behaviorism trend emerge in International relations analysis as reaction of realism theory domination on international relations theory field. However, The intensity of this dialogue has increased during the end of the cold war as result of many of writings has published which consist the agenda of this dialogue, such as "International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism" (1993) which achieved by Paul R. Vita & Mark V. Kappa as editors; and "International Relations Theory Today" (1995) which achieve by Ken Booth & Steve Smith as editors; and "The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations" (2001) which achieved by John Baylis & Steve Smith as editors; and "The Tragedy Of Great Power Politics" (2003) which achieved by John J. Mearsheimer; and "Security , Strategy, and Critical Theory" (1999) which achieved by Richard Wyn Jones. The discussion has focus among two key theoretic models in international relations field: new-realism and new-liberalism.

Keywords : The state's role- Anarchic Structure- Self-help

ملخص: تناقش هذه الدراسة التراجع بين النماذج النظرية الكبرى في تحليل العلاقات الدولية حول دور الدولة المثير للاهتمام من بين قضايا أخرى. تاريخياً، بدأ هذا الحوار منذ الخمسينيات مع ظهور الاتجاه السلوكي في تحليل العلاقات الدولية كرد فعل لهيمنة النظرية الواقعية على مجال نظرية العلاقات الدولية. إلا أن حدة هذا الحوار ازدادت في نهاية الحرب الباردة نتيجة لنشر العديد من الكتابات التي تشكل جدول أعمال هذا الحوار، مثل "نظرية العلاقات الدولية: الواقعية، التعددية، العولمة" (1993) والتي حققت بواسطة Paul R. Vita & Mark V. Kappa كمحررين؛ و"نظرية العلاقات الدولية اليوم" (1995) التي أنجزها كين بوث وستيف سميث كمحررين؛ و"عولمة السياسة العالمية: مقدمة للعلاقات الدولية" (2001) التي أنجزها جون بايليس وستيف سميث كمحررين؛ و"مأساة سياسات القوى العظمى" (2003) التي حققها جون جيه ميرشايمر؛ و"الأمن والاستراتيجية والنظرية النقدية" (1999) الذي حققه ريتشارد وين جونز. تركزت المناقشة على نموذجين نظريين رئيسيين في مجال العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. الكلمات المفتاحية: دور الدولة-البنية الفوضوية- المساعدة الذاتية

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تتحدد طبيعة دور الدولة بناءً على افتراضات كل نموذج في تحليل العلاقات الدولية، والتي في بعض الأحيان تتطابق الأفكار حول دورها وفي أحيان أخرى تتباين. إذ يتعامل الواقعيون مثل الليبراليين مع الدول كفواعل رئيسية في عالم السياسة. لكن يركز الواقعيون بشكل أساسي على القوى العظمى باعتبارها مهيمنة على النظام الدولي، وبسبب أن هذه الدول تسيطر وتشكل السياسة الدولية فهي كذلك تسبب الحروب المميتة. كذلك يعتقد الواقعيون أن سلوك القوى العظمى هو متأثر بشكل أساسي بواسطة البيئة الخارجية للدول، وليس بواسطة الخصائص الوطنية. فبنية النظام الدولي هي التي يجب على كل الدول أن تتعامل معها، لأنها تتدخل بشكل كبير في صياغة سياستها الخارجية. كما لا يميل الواقعيون إلى وضع تمييزات صارمة بين الدول الصالحة والشريرة، لأن كل القوى العظمى تتصرف وفقاً لنفس المنطق بغض النظر عن ثقافتها أو نظامها السياسي أو من يسيّر حكومتها. لذلك من الصعب التمييز بين الدول، والاحتفاظ بالاختلافات في السلطة. من حيث الجوهر، القوى العظمى مثل كريات البيليارد تتغير فقط من حيث الحجم. فالدول بالنسبة للواقعيين، وحدة مندمجة تخاطب العالم الخارجي بلسان واحد.¹ في حين يركز الليبراليون الجدد على المكونات الداخلية للدولة لأنها تنعكس على البيئة الخارجية. ومن ثم متغيرات من قبيل طبيعة النظام السياسي والقوى الاجتماعية والرأي العام والجماعات المكونة للنظام السياسي، كلها عناصر مهمة في تحليل العلاقات الدولية. فمثلاً من بين الأفكار المشتقة من هذا الافتراض، أن الأنظمة الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض²، وأقل ميل للنزاع على عكس الأنظمة الشمولية.

يعتقد الواقعيون الجدد أن المنافسة على اكتساب القوة تتطلب في بعض الأحيان الذهاب إلى الحرب، التي تعتبر أداة مقبولة في فن الحكم. اقتباساً من كلام كارل فون

¹ Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

² Immanuel Kant, "Morality, Politics, and Perpetual Peace," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 553-61.

كلوزويتز Carl Von Clausewitz حول الإستراتيجيات العسكرية في القرن التاسع عشر، يرى جون ميشيمر³ أن الحرب هي استمرار للسياسة بواسطة أدوات أخرى. وأخيرا، نوعية اللعب الصفريّة تجعل المنافسة في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة. لكن مع ذلك يضع ميرشيمر تحفظا صغيرا وهو إمكانية تعاون الدول مع بعضها البعض في بعض الأحيان كحالة تعاون الحلفاء ضد النازية، لكنها في الأصل لها مصالح متنازعة وسلوك تنافسي.

باختصار يمكن تحديد افتراضات الواقعية الجديدة في النقاط التالية:

- 1- تتفاعل الدول في بيئة فوضوية. وهذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبيرة.
- 2- بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة)، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي.
- 3- للدول توجه مصلي ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.
- 4- الدول فواعل عقلانية، تنتقي إستراتيجياتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.
- 5- المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية.
- 6- تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمآزق الأمني، وهذه هي دوافع معظم سياسات الدول.⁴

³ John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 04 - 06.

⁴ Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 186.

ويضيف جون بايلز John Baylis إلى الافتراضات السابقة، أربع افتراضات أخرى، مفسرة للأرضية التي تقوم عليها الواقعية الجديدة في تحليل العلاقات الدولية. وهذه الافتراضات هي:

- 1- تعني فوضوية النظام الدولي عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول، وليس بالضرورة أنه مشوش أو مضطرب تماما.
 - 2- ادعاء الدول السيادة سيحتم عليها تطوير قدرات عسكرية هجومية للدفاع عن نفسها وتوسيع قوتها، مما يجعلها خطرا على بعضها البعض. فحالة الريبة الشديدة الموجودة بين الدول تؤدي إلى ضعف الثقة المتأصلة في النظام الدولي. ومظهر عدم ثقة الدول هو أنها لا تستطيع أبدا التأكد من نيات جيرانها، ولذلك يجب عليها دائما أن تكون يقظة. وهذا يعني أن مؤشر أمن الدول وضمانة بقائها القومي هو استعدادها المستمر للحرب.
 - 3- ستسعى الدول إلى الحفاظ على استقلالها وسيادتها، ونتيجة لذلك، سيكون البقاء القومي القاعدة الرئيسية التي تدفع وتؤثر في سلوكها نحو بعضها البعض. وأي بحث للسياسة الخارجية لابد أن يكون قائما على أرضية الحاجة الملحة للبقاء القومي.
 - 4- بالرغم من أن الدول هي عقلانية، إلا أنها ستكون دائما مجالا لاستعراض العضلات. ففي عالم نقص المعلومات، فإن العدو المحتمل سيكون دائما له باعث لسوء عرض قدراته لإبقاء خصومه متوجسين. ويمكن أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى ارتكاب الأخطاء في تقدير المصالح الحقيقية للدولة.
- أما بالنسبة لليبراليين الجدد فإن طبيعة دور الدولة يتحدد من خلال المبادئ الجوهرية لليبرالية الجديدة المؤسساتية التي صاغها تيم دين في أربع مبادئ رئيسية هي:
1. الفاعل: يجعل الليبراليون المؤسساتيون من الدولة الممثل الشرعي للمجتمع.
- فبالرغم من التأكيد على أهمية الفواعل غير الدولة في عمله التعددي القديم، فإن فهم روبرت كيوهان Robert Keohane لليبرالية المؤسساتية يقضي بأن الفواعل غير الدولة يساهمون في دور الدولة.⁵

⁵ Robert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 186-200.

- 2- البنية: يقبل الليبراليون على مدى واسع الشرط البنوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الفوضى لا تعني استحالة التعاون بين الدول، بسبب وجود وانتشار الأنظمة الإقليمية الدولية التي تساعد على تلطيف الفوضى وتسهيل التعاون. باختصار، الأنظمة والمؤسسات الدولية تستطيع تخفيف الفوضى بواسطة تقليص التحقق من التكاليف وتشجيع التبادلية وزيادة احتمال الأرباح والارتداد من المعايير السهلة إلى العقاب.
- 3- العملية: ازداد التكامل على المستوى الجهوي والكوني، بوجود اتفاقات انبثقت على إثرها تكتلات اقتصادية فوق قومية. وفي هذا السياق، نجد أن مستقبل اتجاه الاتحاد الأوروبي يتعاظم ليصبح أكبر امتحان لحالة الليبرالية الجديدة المؤسساتية. ولحد الآن ينجح في مجالات ويتعثر في أخرى، خاصة فيما يتعلق بالاستواء السياسي لمؤسساته بحيث يجد صعوبات تحول دون إدخال الإصلاحات مهمة عليها.
- 4- الدافعية: ستدخل الدول في علاقات التعاون حتى ولو أن دولة أخرى ستريح أكثر من العملية التفاعلية، بمعنى آخر، 'الأرباح المطلقة' Absolute Gains هي جد مهمة لليبراليين المؤسساتيين من 'الأرباح النسبية' Relative Gains. على افتراض أن كل الدول تجد نفسها تستفيد من عملية التعاون حتى ولو كان هناك تباين في حجم الاستفادة. إنه من المهم أخذ بعين الاعتبار السياق الذي تطورت فيه المؤسساتية الليبرالية الجديدة. فقد طوّر رواد الليبرالية الجديدة المؤسساتية من أمثال أكسلرود Axelrod ، وكيوهان Keohane، وأوي Oye، أفكارهم كرد فعل على أطروحات النظرية الواقعية الجديدة لكنيث ولتز Kenneth Waltz التي أوردها في كتابه "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics". من ناحية أخرى، وبصرف النظر عن التقارب الكبير بين الرضا عن مركزية دور الدولة لدى الليبرالية الجديدة المؤسساتية والتشكيك في دور الدولة المطروح من قبل الليبراليين المؤسساتيين الأوائل، فإن هناك تميزا بينهما. فقد انتقد كيوهان الافتراض الساذج لليبراليين المؤسساتيين التقليديين القاضي بأن التجارة تولّد السلم. إذ يرى نظام التجارة الحرة يوفّر بواعثا للتعاون ولكن لا يضمن تحقيقه. وهنا يضع تمييزا مهما بين التعاون والتوافق. ومن ثم يصل كيوهان

إلى نتيجة مفادها أن التعاون ليس نتيجة آلية، ولكن يتطلب التخطيط والمفاوضة وسلسلة من التوافقات بين الدول.⁶

باختصار، يمكن صياغة الافتراضات الجوهرية لليبراليين المؤسستين الجدد في النقاط التالية:

1- الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي. كما أن الدول هي أطراف عقلانية أو أداتية، تبحث دائما عن الحد الأعلى من مصالحها في كل مجالات القضية.

2- في هذه البيئة التنافسية، تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون. ويقود السلوك العقلاني الدول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني. فالدول هي أقل اهتماما بالمكاسب أو الإمتيازات المحققة من قبل الدول الأخرى في الترتيبات التعاونية، بمعنى أن الليبرالية الجديدة تركز على المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية.

3- يؤكد الليبراليون الجدد على أن أكبر عائق يواجه نجاح التعاون هو عدم التزام وخداع الدول.

4- لا يوجد تعاون بدون مشاكل أبدا، لكن ستغير الدول الولاء والموارد إلى المؤسسات الوظيفية إذا ما أدركت بأن هذه المؤسسات تمثل الريح المشتركة لجميع الأطراف وإذا ما وقرت للدول زيادة في فرص تأمين مصالحها الدولية.

كما يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy أيضا، أن المنظور الليبرالي الجديد الدولي هو أكثر ارتباطا بمجالات القضية، حيث يكون للدول مصالح مشتركة. فمثلا، يعتقد قادة العالم أنهم يستفيدون جميعا من نظام التجارة المفتوحة، الذي يؤيد العديد من قواعد التجارة التي تحمي البيئة. كما تنشأ المؤسسات لإدارة السلوك الدولي في كلا المجالين.⁷

⁶ Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 176-77.

⁷ Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 188-90.

البحث عن القوة

أكثر أنصار الواقعية تأكيداً على أهمية المصلحة الوطنية المحددة في القوة هو هانس مورغنتو،⁸ الذي يعتقد أن أي دولة تبحث عن اكتساب القوة وزيادتها والاحتفاظ بها. وقد اقتبس مضمون مفهوم القوة من المفكرين الأوائل للنظرية الواقعية من أمثال توسيدس ونيكولا ميكيايلي. وباكتساب القوة يمكن تحقيق مفهوم المصلحة الوطنية التي أهم هدف للدولة في سياستها الخارجية. وتعرف بأنها: "تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما".⁹ ويرى دانيال باب Daniel Papp (1994)¹⁰،: "مصالح الدولة تسمى بالمصلحة الوطنية، ووسائل وطرق تحقيق هذه المصالح تسمى السياسة الوطنية...". وقد تتباين مستوياتها من دولة لأخرى من وجهة نظر مورغنتو، بحيث عدة أوصاف لها مثل المصالح الأولية والمصالح الثانوية والمصالح الدائمة والمصالح المتغيرة والمصالح العامة والمصالح الخاصة.¹¹ وقد اختلف الواقعيون في دوافع بحث الدولة عن المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، إذ يرى مورغنتو أن دافعها الطبيعية الإنسانية التواقة لاكتساب القوة والسيطرة على الآخرين، في حين يرى كنيث ولتز وجون ميرشيمر أن دافع الدول في البحث عن القوة هو طبيعة النظام الدولي المتسمة بالفوضوية. ويحدد الواقعيون الجدد معنى فوضوية النظام الدولي بعدم وجود هيئة عليا فوق الدول تسيطر على سلوكها كما هو الحال في النظام داخل الدولة؛ وتحت هذه الخاصية تتنافس الدول من أجل مصالحها. بصفة عامة، أن البحث عن القوة من قبل الدول هو مخرجة طبيعة بنية النظام الدولي وليس الطبيعة الإنسانية.

من ناحية أخرى، يكمن جوهر حسابات القوة بالنسبة للواقعيين، في طريقة تفكير الدول حول العالم الذي يحيط بها. فالقوة هي عملة سياسية للقوى العظمى من وجهة

⁸Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, Fifth Edition, New York: Alfred A Knof, 1978m P: 4-15.

⁹James N. Rosenau, The National interest, In ; James Barker and Miechel Smith. Great Britain; holmes Mc2Dougll 1970. P:186

¹⁰ Daniel Papp ,Contemporary International Relations. Toronto :maxwellmacmillanCanada, 1994,P:29.

¹¹ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، دون ذكر مكان النشر، ص: 28 .

نظر ميرشيمر، وتنافس من أجلها مع بعضها البعض. فما يعنيه المال بالنسبة للاقتصاد، تعنيه القوة بالنسبة للعلاقات الدولية. لكنه اختزل البحث عن القوة على سلوك القوى العظمى من خلال الإجابة على ستة أسئلة هي كالتالي:

1- لماذا تريد القوى العظمى القوة؟ وما هو المنطق الذي يكمن وراء تفسيرات تنافس الدول من أجل القوة؟

2- ما هو حجم القوة الذي تريده الدول؟ وما هو الحجم الكافي من القوة الذي يجعلها آمنة وقوة عظمى؟

3- ما هي القوة؟ وكيف يحدد هذا المفهوم الحيوي وكيف يقاس؟ في سياق محاولته الإجابة على مثل هذه التساؤلات، يرى أنه مع وجود مؤشرات جيدة للقوة، فإنه من الممكن تحديد مستويات القوة للدول فرادى، بما يسمح بتفسير هندسة النظام، ويمكن تحديد على وجه الخصوص نوعية الدول كقوى عظمى. وبالتالي، من السهل تحديد ما إذا النظام الدولي هو أحادي القطبية مهيمن يعني موجه بواسطة قوة عظمى فريدة، أو ثنائي القطبية يعني متحكم فيه من قبل قوتين عظميين، أو متعدد القطبية يعني مسيطر عليه من قبل ثلاث قوى عظمى أو أكثر.

4- أما سؤال ميرشيمر الرابع فهو: ما هي إستراتيجيات الدول في العمل من أجل الحصول على القوة، أو الحفاظ عليها عندما تكون قوة عظمى أخرى تهدد بقلب ميزان القوى؟ وفي محاولته الإجابة على هذا السؤال، يرى ميرشيمر أن الابتزاز والحرب هما الإستراتيجيتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول في الحصول على القوة، والتوازن والتهرب من تحمل المسؤولية هما الإستراتيجيتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما الدول في الحفاظ على توزيع القوى عندما تواجه أخطار التنافس. بالتوازن، تقبل الدولة المهددة أعباء الردع لخصمها وتتعهد بالموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبالتهرب من تحمل المسؤولية تحاول القوة العظمى جلب دولة أخرى إلى جانبها لتتحمل عبء الردع أو هزيمة الدولة المهددة.

5- ما هي أسباب الحرب؟ وما هي عوامل القوة التي تزيد من احتمال تصاعد المنافسة الأمنية الشديدة بين الدول أو تقلص من فرصها، وبالتالي الانتقال إلى النزاع المفتوح في حالة المنافسة الأمنية الشديدة؟

6- متى تواجه القوى العظمى في النظام الدولي الدول المهددة لميزان القوى، ومتى تحاول التهرب من مسؤولية ذلك وتحويلها إلى دولة أخرى؟¹²

مثل هذه الأسئلة تجعل بحث الواقعيين الجدد الهجوميين حول سلوك الدول محددا من الناحية المنهجية. فقد أراد ميرشيمر تحديد الإطار النظري لبحثه، وإبداء نوع من الصرامة المنهجية التي لطالما انتقد فيها الواقعيون.

انطلاقا من إبداء مثل هذه الصرامة، يرى جون ميرشيمر أنه على العكس من الليبراليين، فإن الواقعيين متشائمون إزاء السياسة الدولية. إذ يتفق الواقعيون على أن خلق عالم سلمي سوف يكون شيئا مرغوبا، لكنهم يرون أنه ليس من السهل الفرار من العالم القاسي الذي يتميز بالتنافس الأمني والحرب. ومن ثم، خلق عالم سلمي هو بالتأكيد فكرة جذابة، لكنها ليست عملية من الناحية الواقعية.¹³

القوة النسبية والقوة المطلقة

تطور الحوار بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد حول مضمون القوة الذي تريده الدولة، بالنسبة للواقعيين الجدد، تبحث الدول عن القوة النسبية؛ والتي تعني - كما يرى جون ميرشيمر - البحث عن القوة بالنظر إلى ما تكسبه الأطراف الأخرى ضمن نظام ميزان القوى القائم. في حين يرى الليبراليون الجدد أن الدول تبحث عن القوة المطلقة، والتي كسب القوة بغض النظر عن حجم القوة الذي تكسبه الأطراف الأخرى لأنه لا يشكل تهديدا لها. فالدول المهتمة بالقوة النسبية تتصرف بشكل مختلف عن الدول المهتمة بالقوة المطلقة. فالدول التي تبحث عن الحد الأقصى من القوة النسبية هي مهتمة ابتداء بتوزيع القدرات المادية داخل نظام ميزان القوى؛ بمعنى أنها تحاول اكتساب أفضلية القوة الكبيرة ما أمكن على الخصوم المحتملين، والقوة هي أفضل الطرق للبقاء في العالم الخطير. يقضي مثل هذا المنطق أن الدول المدفوعة بواسطة اهتمامات القوة النسبية Relative Power من المحتمل أنها تتغاضى عن المكاسب الكبيرة في قوتها إذا كانت تعطي مثل هذه المكاسب قوة أعظم للدول المنافسة. من ناحية أخرى، الدولة التي تبحث عن الحد الأقصى من القوة المطلقة Absolute Power، فإنها تهتم

¹² John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 12 - 13.

¹³ Ibid., pp. 17 - 19.

فقط بحجم مكاسبها، وليس بالنظر إلى الدول الأخرى. فهي ليست مدفوعة بواسطة منطق ميزان القوى ولكن عوضا عن ذلك هي مهمة بتكديس القوة بغض النظر عن حجم القوة الذي تتحكم فيه الدول الأخرى. إنها سوف تنتهز فرصة اكتساب المكاسب الكبيرة حتى ولو زادت من ربح الخصم.¹⁴ فإذا أخذنا ألمانيا بالنسبة لبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ مثلا، فإن ألمانيا في إطار الاتحاد الأوربي تهتم بالقوة المطلقة دون إثارة خوف هذه الدول الصغيرة، لأن من وجهة النظر الليبرالية الجديدة وأنصار نظرية التكامل أن هذه الدول هي أيضا تستفيد من علاقات التكامل بقدر حجم اقتصادها، ولا يعنيتها أن تستفيد ألمانيا أكثر، كما عبروا عن ذلك بالتوزيع العادل للأرباح وليس التوزيع المتساوي.

المنافسة الأمنية

يتغاضي الواقعيون الجدد عن ادعاءات الليبراليين الجدد حول استفادة جميع الأطراف من علاقات التكامل أو من الانضمام إلى البنية فوق قومية، على خلفية أن حرص الدول عن البحث عن القوة جراء تأثير طبيعة النظام الدولي الفوضوية سوف يؤدي بها إلى مستوى آخر أكثر تطورا من التفاعل وهو المنافسة الأمنية. وغالبا دافع المنافسة الأمنية هو الخوف والرغبة التي تملأ العلاقات الدولية كما أكد ذلك أيضا توسيديس.¹⁵ يفترض ولتز¹⁶ أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشعبة بإرادة القوة؛ وإنما افترض أن الدول تهدف إلى مجرد الحفاظ على بقائها القومي، إنها تبحث عن الأمن. لكن بنية النظام الدولي تجبر الدول على النظر بعناية لميزان القوى القائم، وتجبر الفوضى الدولية الدول الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة، لأن القوة هي أحسن الأدوات من أجل الحفاظ على بقاء الدول وأمنها. النتيجة هي أنه إذا كانت الطبيعة الإنسانية هي السبب العميق في المنافسة الأمنية في

¹⁴ John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 35 - 36.

¹⁵ Paul R. Viotti & Mark V. Kappa, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P.35 :

¹⁶ Kenneth N. Waltz, Op. Cit., pp. 123-40.

نظرية مورغننتو، فإن الفوضى هي سبب المنافسة الأمنية والبحث عن القوة في نظرية ولتز من وجهة نظر ميرشيمر.¹⁷

فالفوضى تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي والمحافظة على ميزان القوى، وبالتالي الاهتمام الأول هو المحافظة على موقعها في النظام الدولي. كما اعترف ولتز أن للدول بواعث حقيقية للحصول على القوة أكثر من خصومها وأنها تضع إستراتيجية جيدة تتحرك على وفقها عندما يكون الوقت مناسباً. لكنه -في نظر ميرشيمر- لم يطور هذا المسار الفكرة بشكل مفصل. وإنما أكد على أنه عندما تتصرف القوى العظمى بشكل عدائي، فإن أول ضحية محتملة هو التوازن ضد المعتدي وإعاقة جهوده في الحصول على القوة، وهذا يعني أن توازن القوى سوف يमित الهجوم أو يقلص من فرص حدوثه. وأكد أيضاً ولتز على أن القوى العظمى يجب أن لا تعتني بالحصول على كثير من القوة، لأن القوة الزائدة من المحتمل أن تدفع الدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها، وبالتالي تجعلها في حالة أسوأ من كبها عن البحث عن الزيادة الإضافية للقوة، وهذا بدوره يعكس مفهوم القوة النسبية الذي تركز عليه التحليلات الواقعية. كما تعكس آراء ولتز حول أسباب الحرب نظريته المتحيزة للمحافظة على الوضع القائم، لأنه ليس هناك أسباب عميقة للحرب في نظريته ولا توجد فوائد مهمة تجنى من الحرب؛ وأن الحروب هي نتيجة للريبة والحسابات الخاطئة. بمعنى آخر، إذا أدركت الدول بشكل جيد مصالحها وحساباتها حول الحرب والسلام، فإنها سوف لا تذهب إلى الحرب. النتيجة العامة هي أن مفهوم "القوة النسبية" هو أكثر تطابقاً وانسجاماً مع تحليل الواقعية الدفاعية لكنيث ولتز. وهذه بدوره يعكس فكرة أن الحوارات النظرية حول أهداف الدول لم يكن فقط ما بين النماذج النظرية المتباينة في افتراضاتها ولكن أيضاً داخل النموذج الواحد كما هو الحال بين الواقعية الدفاعية لكنيث ولتز والواقعية الهجومية لجون ميرشيمر.¹⁸

في سياق الحوار داخل النموذج، ينتقد الواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم جون ميرشيمر نظرائهم الدفاعيين، بأن افتراضات الواقعية الدفاعية من الصعب التأكد منها أو أنها في بعض الأحيان هي طوبوية أكثر منها واقعية. من ذلك ادعائهم أن الحروب سببها

¹⁷ John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 19.

¹⁸ John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 19.

الحسابات الخاطئة، لكن التساؤل المطروح هو: كيف تتأكد الدول من خطأ حسابات القوة، وكيف يتم تفادي مثل هذه الحسابات القاتلة، وكيف يتم تفادي طموحات الدول في الاستيلاء خاصة إذا امتزجت مع طموحات القادة، كما هي حالة الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، وحالة الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة جورج بوش الابن.

أما إذا رجعنا إلى الحوار ما بين النماذج، فإن رد الليبرالية الجديدة على الواقعيين الجدد فيما يتعلق "بالمنافسة الأمنية"، فإنهم يعتقدون أنه عبر إنشاء البنيات الوظيفية فوق قومية يتم تسهيل مهام الدولة وتجنبيها الكثير من أعباء العلاقات الدولية المكلفة وجعلها تسير نحو الريح المتنامي وليس المنافسة الأمنية. وذلك عبر تطوير العلاقات الاقتصادية التي تربح منها جميع الأطراف وتتبدد مخاوف بعضها من بعض كما هو حال العلاقة الألمانية الفرنسية في الاتحاد الأوروبي. وبالتالي يستبدلون مصطلح "كريات البيلليارد" بـ "الشبكة العنكبوتية"¹⁹.

إذ عبر عمليات التكامل الوظيفي وبناء بنيات التعاون الجهوي كما دعا إليها أيضا أنصار المقاربة المؤسسية،²⁰ يمكن تحويل المنافسة الأمنية في نظام توازن القوى إلى المنافسة الاقتصادية في نظام السوق. وأحد خاصيات الأخيرة أنها كلما اشتدت، عمقت العلاقات بين الدول وتقلصت فرص تعطيل أو شل هذه العلاقات بسبب الأرباح المتراكمة بشكل مستمر عن شبكة التفاعلات الاقتصادية التي سوف تتصاعد نحو التركيب والتنظيم تستحيل على التفكك. في حين أن الأولى كلما اشتدت أدت إلى سباق التسلح ومن ثم المأزق الأمني، وسوف تنعكس هذه العمليات على القدرات الاقتصادية للدولة وتكون على حساب رفاهية المواطن؛ بسبب النفقات العسكرية المتنامية بشكل مستمر. بمعنى أن

¹⁹Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-90.

²⁰Patrick J. Haney, "Structure and Process in the Analysis of Foreign Policy Crises," in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersey : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 110-22.

المنافسة على السوق تؤدي إلى تراكم الأرباح للأطراف المنخرطة في العملية بشكل مستمر في حين تؤدي المنافسة الأمنية إلى زيادة تكلفة الأمن وأعباء صيانة ميزان القوى.

المساعدة الذاتية/التعاون

يعتقد الواقعيون أن المنافسة الأمنية كهدف للدولة يؤدي إلى وظيفة أخرى وهي المساعدة الذاتية، والتي تعني اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية في اكتساب القوة والدفاع عن نفسها وباقي الوظائف الأمنية الأخرى. يقابل ذلك التحليل عند الليبرالية الجديدة الحديث عن التعاون بين الدول لتحقيق الأمن في جوهره وهو إشباع الحاجات المختلفة عبر البنيات الوظيفية فوق قومية.

بالنسبة لجون ميرشيمر، سبب المساعدة الذاتية هو سيطرة شعور الريبة والشك الدول نحو بعضها البعض. بحيث تنظر لبعضها البعض بريبة، وقلقة من أن الحرب يمكن أن تندلع في أي وقت، وتتوقع الخطر، بالإضافة إلى أن هناك مساحة صغيرة للثقة بينها. يتغير مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا يمكن أن يتقلص إلى المستوى العادي. من منظور أي قوة عظمى، كل القوى العظمى الأخرى هم أعداء محتملون. ويستشهد ميرشيمر على دعواه هذه برد فعل المملكة المتحدة وفرنسا إزاء إعادة توحيد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فبالرغم من حقيقة أن هذه الدول الثلاث بينها تحالف وثيق لمدة 45 سنة تقريبا، إلا أن كلا من المملكة المتحدة وفرنسا بدأت تقلق من المخاطر المحتملة للوحدة الألمانية عام 1989. وأساس هذا الخوف هو أن العالم الذي توجد فيه قوى عظمى لها قدرة على مهاجمة بعضها البعض. ومع إمكانية أن يكون لها دافع للقيام بذلك، فإن أي دولة مصممة على البقاء يجب أن تكون على الأقل متشككة إزاء الدول الأخرى ومقاومة للثقة فيها. وما يعقد الأمر أكثر هو أنه ليست هناك آلية محددة متمثلة في أطراف ثالثة تعاقب المعتدي. لأنه في بعض الأحيان من الصعب ردع المعتدين المحتملين، وبالتالي يكون للدول مبرر واسع لعدم الثقة في الدول الأخرى وهذا ما يدفعها للتحضير للحرب. تعطي النتائج الممكنة لسقوط دولة ضحية للاعتداء أهمية واسعة للخوف كقوة دافعة في عالم السياسة. إذ لا تتنافس القوى العظمى مع بعضها البعض عندما تكون السياسة الدولية مجرد سوق اقتصادي. المنافسة السياسية بين الدول هي أكثر من مخاطر العمل في العلاقات الاقتصادية، إنها تؤدي إلى الحرب، والحرب تعني القتل الجماعي على حقل المعركة وأيضا الموت الجماعي للمدنيين. في الحالات القاسية،

يمكن أن تؤدي الحرب إلى تدمير الدول. كذلك النتائج السيئة للحرب تجعل الدول في بعض الأحيان تنظر إلى بعضها البعض ليس فقط كمنافسين، ولكن كأعداء مميتين. باختصار، العداء السياسي يميل إلى أن يكون شديداً، بسبب كبر المخاطر. كما تهدف كذلك الدول في النظام الدولي إلى ضمان بقائها. وبسبب أن الدول الأخرى هي تهديدات محتملة، وبسبب أن ليس هناك سلطة عليا تأتي للإنقاذ عند الخطر، فإن الدول لا يمكنها أن تعتمد على الآخرين من أجل أمنها. كل دولة تميل إلى النظر إلى نفسها بأنها عرضة للاعتداء وحدها، وبالتالي تعمل على توفير أمن بقائها الخاص.²¹

كما تعمل الدول في عالم المساعدة الذاتية تقريبا وفق مصلحتها الذاتية ولا تعزو مصلحتها الذاتية إلى مصالح الدول الأخرى، أو إلى مصالح ما يسمى بالجماعة الدولية. والسبب هو أنها ترى الأنانية في عالم المساعدة الذاتية، وهذا -في نظر ميرشيمر- صحيح على المدى القصير والمدى البعيد. فالخوف من الأهداف النهائية للدول الأخرى، والوعي بأنها تتفاعل في نظام المساعدة الذاتية، يجعل الدول تفهم بسرعة أن أفضل طريقة لضمان بقائها هي أن تكون أقوى دولة في النظام الدولي. والدولة القوية هي قوية بالنظر إلى خصومها المحتملين، الذين هم على أقل تقدير سيهاجمونها ويهددون بقائها. وكنتيجة لذلك، تراقب الدول عن كثب توزيع القوى بينها، وتقوم بجهود خاصة لزيادة الحد الأقصى من حصتها في القوة العالمية. إنها تبحث عن فرص لتعديل توازن القوى بواسطة اكتساب القوة الإضافية بالنظر إلى الخصوم المحتملين. وتستخدم الدول طرقا مختلفة -اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية- لتغيير ميزان القوى لمصلحتها، حتى ولو أدى القيام بذلك إلى جعل الدول الأخرى تشك أو تصبح معادية. لأن ربح إحدى الدول للقوة يعني خسارة أخرى، وتميل القوى العظمى لأن يكون لها عقلية اللعبة الصفريّة -بتعبير أنصار نظرية المباريات- عندما تتعامل مع بعضها البعض. بالطبع البراعة هي أن تكون الرابع في هذه المنافسة وتسيطر على الدول الأخرى في النظام الدولي. لذلك، الإدعاء هو أن زيادة الدول من الحد الأعلى من القوة النسبية يعني القول أن الدول تميل إلى التفكير بشكل هجومي تجاه الدول الأخرى، بالرغم من أن دافعها النهائي هو ببساطة البقاء. والنتيجة التي يخلص لها جون ميرشيمر هي أن القوى العظمى لها نيات عدائية.²²

²¹ John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 32 - 33.

²² John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 32 - 33.

مفهوم المساعدة الذاتية هو مناسب جدا في تحليل علاقات الدول فيما بينها عندما تغيب التحالفات وأشكال التعاون، وهذا صحيح حتى في عصر ميزان القوى التقليدي. لكن مثل هذه الأهمية سوف تنقلص في عصر ميزان القوى النووي وعصر التكامل الجهوي، مع الاعتراف بأنها لا تنتفي أهميته تماما. العامل الأساسي الذي قوّض أهمية المساعدة الذاتية هو ضعف الوحدات التقليدية دون القيام بالوظائف المخولة لها، مثل عدم القدرة على إشباع حاجات شعوبها من الغذاء أو توفير نوع معين من الخدمات أو الصناعات أو الطاقة وكذلك توفير المسائل التي هي من اهتمام الواقعيين الجدد كالأمن. وينسحب مثل هذا الكلام على الدول الكبرى والصغرى على حد سواء مع اختلاف في مستوى الحاجة للآخرين بين النوعين. فإذا أخذنا الولايات المتحدة على سبيل المثال كقوة عظمى، فإنها في سبيل تحقيق أمنها ضد الإرهاب الدولي وجدت نفسها بحاجة لمساعدة الدول الأخرى، على ضخامة تفوقها التقني والعسكري. وأحداث 11 سبتمبر 2001 أكبر دليل على ذلك. كما أن هناك حجما كبيرا من الأنشطة الدولية المختلفة التخصصات تعبر عن حاجة الدول لبعضها البعض. ومادام الأمر كذلك، فإن الدول تراعي مصالح وحاجات وحتى مقاربات بعضها البعض في الأمن. وبالتالي سوف تميل إلى تبني إستراتيجيات استرضائية تراعى فيها مطالب جميع الأطراف. فالיום الدول هي بحاجة لبعضها البعض في التنسيق حول مراقبة وضبط تجارة مواد وتكنولوجيا الصناعة النووية وتبييض الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة والإرهاب. ولا تستطيع دولة واحدة - كالولايات المتحدة مثلا- مواجهة مثل هذه المشاكل بمفردها اعتمادا على مفهوم المساعدة الذاتية.

لكن القضايا الحاسمة في الرد على الواقعيين الجدد في أطروحتهم حول "المساعدة الذاتية"، هي قضايا التجارة والبيئة والاقتصاد. تمثل مثل هذه القضايا أجندة الليبراليين الجدد والوظيفيين الجدد. إذ يعتقدون أنه عبر التكامل الاقتصادي وعلاقات الاعتماد المتبادل سوف يتم تبديد مخاوف الدول الأمنية تجاه بعضها البعض عبر تحويل ولاء الشعوب من الدولة القومية إلى البنيات فوق قومية، وتحويل تدريجيا علاقات الاعتماد المتبادل أكثر ربحا وأقل كلفة من نظيرتها العلاقات الأمنية.

نجد من أبرز المنظرين لنظرية التكامل الدولي - كخيار بديل عن علاقات الأمن والحرب عند الواقعيين الجدد- كارل دويتش، وإرنست هاس²³ وجوزيف ناي²⁴ وامتاي ايتزيوني وروبرت كيوهان²⁵. وفي هذا الصدد، يرى دويتش أن الاعتماد المتبادل يعني وجود دولتين أو أكثر في علاقات مترابطة بحيث أن أي تغيير في الدولة "أ"، يتبعه أثر أو نتيجة في الدولة "ب" وفي باقي الدول الأخرى ذات العلاقة. وفي نفس الوقت، يكون الأمر في العلاقة المعاكسة. ومن ثم نجد، أن الاعتماد المتبادل شديد الإيجابية يميل إلى تأييد التضامن؛ ويميل نظيره شديد السلبية إلى تقوية النزاع.²⁶

تشتمل مجالات الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية قطاعات واسعة من العمل، منها قطاع النقل الجوي والبحري والبري؛ والتجارة والمال؛ وميادين الاتصالات المختلفة وعلى مستويات مختلفة، والأخبار والإعلام، وصناعة الأفلام والسينما، والبريد الإذاعي والتلفزيوني الفضائي والأرضي؛ والأعمال، والسياحة والسفر، وحركة تبادل الطلبة، والأساتذة، والعلماء. تتدفق كل هذه العمليات عبر الحدود الوطنية، ومعظم حالات التدفق هذه تشجع بواسطة الروابط البنوية، كالخطوط الجوية والبحرية، وسكك الحديد، والطرق السريعة، والفنادق، وقنوات الاتصال والمنظمات، وشركات الاستيراد والتصدير، والبنوك، والبورصات، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية

²³ Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing, » International Organization 24 (Autumn 1970): 627-40.

²⁴ J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 796-810.

²⁵ Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-96.

²⁶ Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 285-86.

الحكومية وغير الحكومية. ويرى كارل دويتش²⁷، أنه نتيجة للتطور التكنولوجي، يمكن للدول القومية أن تعتمد على نفسها في توفير العديد من البضائع، لكنها لا تستطيع القيام بذلك فيما يتعلق بالطلب الكبير والمتزايد على بضائع معينة كالنفط نتيجة لزيادة نمو الاقتصاديات المحلية، وكذلك الأمر بالنسبة للقمح بعد تعرض مناطق كبيرة في العالم للجفاف أو توقفها عن الإنتاج بسبب توسع الصناعة وال عمران؛ وكذلك مختلف أنواع الحديد والخشب والمنتجات الاستوائية والحواشيب والطائرات النفثة والمنتجات الأخرى ذات التكنولوجيا العالية، التي هي محصورة عالميا في اقتصاديات معينة وهي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وفي نفس الوقت، رافق كثافة علاقات الاعتماد المتبادل، الزيادة السريعة في بناء الطرق الداخلية، والموانئ، والمدارس، والمسكن، والمستشفيات، والأنظمة الصحية؛ هذه الزيادة لم تعد مقصورة على مناطق معينة من العالم كما هو الحال في النصف الأول من القرن العشرين، وإنما امتدت إلى معظم مناطق العالم خاصة في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. السر الكامن وراء المنحنى البياني للاعتماد المتبادل المتجه دائما إلى أعلى، هو ما سماه كارل دويتش²⁸ بالموازنة بين أرباح وتكاليف علاقات الاعتماد المتبادل. إذ يمكن أن نسمي اعتماد الدولة "أ" على الدولة "ب" بالفرق بين قيمة الربح الأكبر وقيمة الخسارة الأسوأ - مثل الربح الأعلى أو الإعانة المالية مقابل أسوأ الخسارة التي يمكن لدولة "أ" أن تعاني منها جراء تراجع علاقات الاعتماد المتبادل. كذلك الأمر بالنسبة لصنف الأرباح والخسائر الناشئة من جراء اعتماد "ب" على "أ" فهاتين المجموعتين من الأرباح والخسائر يمثلان صنف الاعتماد المتبادل بين "أ" و"ب". كما يرى كارل دويتش أنه إذا أصبح مستوى الاعتماد المتبادل عاليا وإيجابيا ومقيما بشكل إيجابي من قبل المشاركين فيه، فمن المحتمل أن يتحول إلى تكامل وظيفي بسبب الأرباح التي يجنيها الأطراف من هذه العملية. إذ نجد أن التكامل الاقتصادي في شكل سوق واحد يقدم أرباحا للأطراف المنخرطة، جراء التخصص الكبير في تقسيم العمل والانتفاع الجيد من الامتيازات المترتبة عن التكامل مقارنة بكل منطقة أو جماعة بشرية

²⁷Karl W. Deutsch, Op. Cit., pp. 286-87.

²⁸ Karl W. Deutsch, Op. Cit., p. 288.

أخرى فاقدة لحالة التكامل الوظيفي. كما أن التكامل السياسي يسمح بتسخير كبير للعمل، والعمل من أجل المشاريع الكبرى المشتركة التي تتحول فيما بعد إلى تجمعات عالمية. ففي العديد من مثل هذه الوضعيات المتناغمة، يمكن لكل فرد تقريبا داخل منطقة التكامل أن يتوقع الربح، ولا يوجد فرد يخسر. ومن ثم تصبح قضية التكامل مرتبطة بالحياة العادية للفرد، وليست مقصورة على النخب في الحكومات، أو عبارة عن ميزانية مالية تصرف على الموظفين الذين يشغلون وظائف امتيازية في مؤسسات التكامل كما هو الحال في جامعة الدول العربية أو اتحاد المغرب العربي.²⁹ بمعنى آخر، في هذا المستوى من التحليل، يتم التأكيد على شروط نجاح التكامل، التي هي مركزة بشكل أساسي على إدراكات الناس العاديين ومدى استفادتهم من العملية التكاملية الوظيفية. على اعتبار أن الناس العاديين هم البيئة السوسولوجية الطبيعية التي تحتضن تجربة التكامل في أي منطقة من العالم، وهي مؤشر نجاح أو فشل عملية التكامل.

يعرف التكامل بأنه أي مستوى تفاعل بين فاعلين أو أكثر، في أحد أبعاد العمل الوظيفي. يمكننا هذا التعريف من الحديث ليس فقط عن النماذج المختلفة للتكامل مثل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكن أيضا الحديث عن مختلف مستويات التكامل.

يضع التعريف الأخير مصطلح "التكامل" على نفس المستوى التحليلي للاعتماد المتبادل. إذ يعرف الاعتماد المتبادل ببساطة كحالة سابقة عن حالة التكامل، وله نماذج مختلفة كما له مستويات مختلفة كذلك. بالنسبة للتكامل، يمكن أن تأخذ العلاقات في الاعتماد المتبادل أهمية في مختلف مجالات القضية Issue-Areas، كما يمكن أن تكون أكثر شدة وكثافة أو أقل من ذلك. ومن ثم فإن التكامل والاعتماد المتبادل كلاهما يحمل أساليب عالية التقسيم في العمل الوظيفي، والتي تؤثر في طريقة التحليل المستخدمة

للمصطلحات. كما يرى روبرت كيوهان وجوزيف ناي أن الاعتماد المتبادل لا يعطي اعتبارا للمساواة في الحجم الاقتصادي بين الأطراف. لأن علاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية Issue-Areas واتجاهات ومصالح النخب،

²⁹Karl W. Deutsch, Op. Cit., pp. 290.

كما تعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول. ولذلك يستخدم مصطلح "الاعتماد المتبادل" لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل بين الأطراف، فهو مستوى تحليلي أعلى من تحديد الباحث لشدة العلاقة الخاصة ودرجة تلاحمها بين بعض فواعل النظام الدولي.³⁰

من ناحية أخرى، يرى كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي أن المهم التوضيح ابتداءً أن لا التكامل الاقتصادي ولا الاعتماد المتبادل يقاسان بواسطة التبادلات الاقتصادية بين الوحدات التي هي محل اهتمام التحليل، وإنما بالحاجة الوظيفية لكل طرف للآخر. إذ يمكن أن يعني حجم المبادلات في سياق نمو التجارة العالمية والإنتاج حجماً يسيراً، ويمكن أن يؤدي الاعتماد عليه في التحليل كذلك إلى تشوهات تفسيرية. على اعتبار أن حجم المبادلات يبدأ يسيراً ثم يأخذ في الكثافة والشدة تدريجياً. الأكثر أهمية من ذلك هو أن حجم التبادلات ليس بالضرورة يشير إلى تمدد الوحدات المتأثرة بالأحداث الجارية في الخارج (الاعتماد المتبادل) أو التوسع إلى التبادلات الاقتصادية الجهوية التي هي موجودة (التكامل)، إنه أكثر وضوحاً في تحديد أحد مظاهر الاعتماد المتبادل الاقتصادي عند أي نسبة، كشدة التبادلات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر، وتكون مؤشراً على التطور الاقتصادي داخل هذه الدول.

من ناحية أخرى، وجود عقبات ومشاكل تواجه الأطراف الدولية جماعياً أو فرادى في مناطق معينة، سوف يزيد من الحركية والاندفاع نحو سياسة الاعتماد المتبادل ومن ثم توفر استمرارية فرص جديدة للتكامل. بالنسبة لصانع القرار السياسي الوطني، تتضمن سياسة الاعتماد المتبادل معنى تقهقر في فعالية السياسات الوطنية الخالصة في حل المشكلات العويصة، مثل مشكلة التنمية الاقتصادية، وتوازن ميزان المدفوعات، وحماية الرقابة الوطنية للصناعة، وحماية البيئة، أو جهود التحكم في استخدام المخدرات المؤذية لشريحة كبيرة من المجتمع. وفي الحالات التي تظهر فيها الأهداف غير المشتركة بين أطراف النظام الدولي في منطقة معينة، فإنه قد تلجأ بعض الأطراف إلى الانكفاء الوطني

³⁰Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P P: 387-388.

كحالة بريطانيا في ما يتعلق بانضمامها إلى عملة اليورو الأوروبية وكذلك بعض الدول الإسكندنافية الأخرى. لكن بمجرد أن تظهر بوادر تقلص منافع الانكفاء الوطني وتزايد أرباح الاندماج فإن صناع القرار في هذه الدول سوف يغيرون من سياساتهم تجاه عملية الاعتماد المتبادل ككل كما يرى روبرت كيوهان وزميله.³¹

سواء من خلال أطروحات كارل دويتش أو أطروحات روبرت كيوهان وجوزيف ناي حول عملية الاعتماد المتبادل، فإن الفكرة الأساسية المركز عليها البحث هي طبيعة العمليات المختلفة للاعتماد المتبادل المؤدية إلى حالة التكامل الوظيفي. وغالبا ما تجري مثل هذه العمليات تحت دافع تراجع قدرة الدول فرادى في تحقيق الأهداف الوطنية في الرفاهية أو في الأمن. أما جوانب الجذب في عمليات الاعتماد المتبادل فتتجسد في زيادة منافعها وتقلص تكاليفها مقارنة بالوضع المقابل الذي تكون عليه الدولة. ويمكن لعملية الاعتماد المتبادل أن تتجزأ، بحيث يعتمد بعض أطرافها إلى القبول بها في بعض القطاعات دون أخرى، كما هو الحال في بعض دول منطقة اليورو، إذ نجد مثلا، البعض من هذه الدول مازالت تحتفظ بعملاتها الوطنية ولم تعمم عملة اليورو بسبب الأضرار الوطنية المترتبة عنها. لكن بمجرد أن تأخذ مثل هذه المنافع في التقلص، يظهر الحديث عن إمكانية تبني العملة الأوروبية كما حدث في بريطانيا في ديسمبر 2008 بسبب أضرار الأزمة المالية وضعف صمود الجنيه الإسترليني في مقاومتها. القضية هنا مرتبطة بالحساب العقلاني ضمن المستويات الوطنية المختلفة المتضمنة لعملية الموازنة بين الأرباح والخسائر.

في مقابل الانتقادات المتزايدة الموجهة نحو الواقعيين الجدد حول إمكانية حدوث التعاون بين الدول الذي يمكن أن تلطيف النزاعات بينها، ظهر رأي داخل الواقعية الجديدة يطلق عليه "بالواقعية الممكنة" Contingent Realism. يرى جون بايلز John Baylis أنه على عكس وجهات النظر للواقعيين الجدد (مثل والتز Waltz وميرشيمر Mearsheimer) المتشائمين حول التعاون بين الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، يوجد كتاب آخرون من الواقعية الجديدة أطلق على أفكارهم اسم "الواقعية الممكنة"، والذين يمثلون التقييم الأكثر تفاؤلا. ومن هؤلاء الكتاب، نجد شارلز جلاسر Charles

³¹ Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, Op. Cit., p. 394.

Glaser، الذي يرى أن الميل العام القوي للمتنازعين إلى التنافس ليس نتيجة منطقية وحتمية في الافتراضات الأساسية للواقعية البنائية في كل الأوقات وفي كل الظروف. إذ أن هناك مجموعة كبيرة من الشروط التي ينجز فيها المتخاصمون أهدافهم الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية. ففي هذه الظروف ستختار الدول التعاون بدلا من التنافس، وبالتالي يكون الأمن ممكن وفق الظروف التي تظهر في الزمن الجاري. في مقابل ذلك، انتقد الواقعيون الممكنون Contingent Realists الواقعية البنائية بسبب أنها أصبحت تعاني من ثلاث عيوب رئيسية هي كالتالي:

1- الخلل الأول، أنهم -أنصار الواقعية الممكنة- يرفضون نزعة المنافسة المتأصلة في النظرية. إذ لا يعني تميز العلاقات الدولية بسلوك المساعدة الذاتية، أن الدول محكوم عليها بالهلاك في منافسة دائمة التي تنتج الحرب. وهناك أمثلة على ذلك، بحيث أنه في مقابل الشكوكية المرافقة للوجود المنخرط في سباقات التسلح، كالذي حدث في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مثلا، نجد أن الدول فضلت التعاون فيما بينها في أكثر الموضوعات حساسية وخطورة. ووجدت امتيازات في العمل مع بعضها البعض لتقليل المخاطر والشكوكية في هذه الفترة بدلا من مباشرة منافسة قاسية كالتي ميزت معظم سنوات الحرب الباردة.

2- الخلل الثاني، أن الواقعية البنائية -من وجهة نظرهم- قد أخطأت بسبب تأكيدها على "المكاسب النسبية Relative Gains". على اعتبار أن الدول غالبا ما تسعى إلى التعاون، كما أنها أخطأت بسبب أخطار البحث عن المكاسب النسبية. فكما تقترح دراسات المأزق الأمني، أنه غالبا ما يكون من الأفضل في مجالات الأمن القبول بالخطر المتساوي بدلا من البحث عن الحد الأقصى من المكاسب التي تحدث شرر حلقة أخرى من سباق للتسلح المؤدية إلى أمن أقل لكل الأطراف على المدى البعيد.³²

3- الخلل الثالث في الواقعية البنائية وفقا للواقعيين الممكنين، هو المبالغة في التأكيد على الخداع. الخداع هو مشكلة تطرح العديد من المخاطر، لكن كذلك سباق التسلح

³² John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 259 -60.

يطرح نفس المخاطر. إذ يرى كل من شلينغ Schelling وهالفيرين Halperin أنه ليس من الممكن افتراض أن اتفاقية ما، التي يمكن أن تترك بعض الاحتمالات للخداع أن تكون مقبولة من قبل الأطراف، أو أن الخداع يكون بالضرورة ملازماً للمكاسب الإستراتيجية المهمة. يمكن أن تكون الأخطار الملازمة لمراقبة التسليح مفضلة عن الأخطار الملازمة لسباق التسليح. وفي هذا السياق، يرى الواقعيون الممكّنون أن هذه القضية غالباً من تتجاهل من قبل الكتاب الواقعيين الدفاعيين من أمثال والتز³³ Waltz والواقعيين الهجوميين من أمثال ميرشيمر Mearsheimer. فقد كان هذا واضحاً في نظر القوى العظمى في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين عند التوقيع على العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية ستارت الأولى والثانية Start I and II. الفكرة الرئيسية للنظرية الواقعية الممكنة هي أنه لا توجد حاجة للمبالغة في التشاؤم حول الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن فرص التعاون كبيرة بين الدول.³⁴

الأمن: جدل حول المضامين

يركز مفهوم الواقعيين الجدد للواقعيين على ما اصطالحوا عليه باسم "السياسة العليا".³⁵ والذي يختزل الأمن في الشؤون العسكرية والتسلح وسباقات التسليح وتوازن القوى. في حين يركز مفهوم خصومهم من الليبراليين الجدد³⁶ حول فكرة توسيع مفهوم الأمن ليشمل قضايا أخرى غير العسكرية كالقضايا الاقتصادية والبيئة والإنسانية

³³ See : Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

³⁴ John Baylis, Op. Cit., p. 260 .

³⁵ John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 258 -66.

³⁶ Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 262-85.

بشكل عام. لكن ما هو أكثر أهمية، أن مثل هذا الحوار إلى ما أسماه باري بوزان "إعادة مفهمة الأمن".

تري أن تيكنر J. J. Ann Tickner أنه بسبب تقلص الصراع بسرعة بين القوى العظمى مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وبدا أن قيام العالم على نظام دولي جديد، قد فتح الفضاء من أجل توسيع أجندة الأمن لتشمل القضايا التي تنبأ كار³⁷ Carr بظهورها عام 1945. من وجهة نظر تيكنر، أتت إعادة التحليل المعاصرة للأمن من مصادر مختلفة، من صناعات السياسة والأكاديميين في الغرب، ومن التفكير الجديد في الاتحاد السوفياتي السابق وأيضا من الباحثين المهتمين بالقضايا الأمنية في دول الجنوب. وذلك على خلفية أن التركيز على البعد العسكري لأمن القوى العظمى هو خاص بفترة الحرب الباردة، وهناك حاجة لإعادة دراسة تعريف الأمن وتوسيعه ليشمل الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية. فهو محفز بواسطة كل من الوضعية الاقتصادية الخطيرة لدول الجنوب والامتداد إلى دول الشمال التي تنظر إلى أمنها الآن في المخاطر الاقتصادية، وبالتالي فإن النقاش حول النظام الدولي الجديد مركز على القضايا المختلفة التي تمتد من قطاع التجارة والأمن الاقتصادي والعسكري والبيئي إلى عدم الاستقرار في العالم الاقتصادي الذي يترافق مع تقلص الهيمنة الأميركية. من المحتمل تزامن إعادة التحليل للأمن مع الحوار في حقل نظرية العلاقات الدولية الذي ناقش الأسس النظرية من أجل المزيد من العمومية لحقل نظرية العلاقات الدولية. فهذه المنظورات النقدية تدعي أن فهم الأمن بشكل مناسب من أجل متطلبات العالم المعاصر، يقضي إعادة التفكير بشكل أساسي في بديهيات التحليل الواقعي، في ظل وجود العالم في حالة اعتماد متبادل في مواجهة التهديدات الأمنية المتعددة. إذ الانتقادات الموجهة للواقعية تدعي أن التحليل المركز على

³⁷See: E. H. Carr, "The Nature of Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.

الدولة، والمختزل في الأبعاد السياسية والعسكرية للأمن أصبح غير مناسب في ظل التطورات الجديد للنظام الدولي.³⁸

أحد أهم المراجعات لدراسة الأمن من منظور الواقعيين الجدد التي حاولت الذهاب إلى ما وراء القوة العسكرية والتركيز على مركزية الدولة، هي دراسة باري بوزان Barry Buzan التي تحمل عنوان "الشعب، الدول والخوف" "Peuple, States and Fear"، والتي صدرت في عام 1991. فقد سعى نفسه بالواقعي الليبرالي، وأدرج القضايا التي طالب بها خصوم الواقعية ضمن الأمن المشترك. كما وسّع من تعريفه للأمن ليشمل التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد طرح بوزان الحاجة لحقل جديد في دراسات الأمن الدولي الذي يكون معاكسا لمقاربة الأمن القومي التقليدي، وانطلق من فكرة التعريف المتعدد لأبعاد للأمن. فعندما درس بوزان الأمن من منظورات الفرد والنظام الدولي وأيضا من منظور الدولة، استنتج أن أهم شيء يوفر الأمن هو بقاء سيادة الدولة. وفي سياق الإجابة على الإدعاء المطروح من قبل الباحثين المحللين لمشاكل دول الجنوب بأن الدول يمكن أن تكون مهددة للأمن بدلا من أن تكون مصدرا للأمن، يرى بوزان أن التطور باتجاه "الدول القوية" الموجود بشكل نمطي في الغرب، سينتج درجة كبيرة من الأمن للأفراد. من مفهوم النظام الدولي، لم يشعر بوزان أن إزالة الفوضى هو الإجابة على المأزق الأمني. فبناءً على القبول بتمييز الحدود الواقعية بين النظام المحلي والفوضى الدولية، تنبأ بوزان بأنه بمجرد انتقال النظام نحو "الفوضى الناضجة" "Mature Anarchy"، فإنه يتشكل استقرار في الفوضى الدولية التي تتطور مع التقدم نحو الدول القوية، وسيكون الأمن الدولي عندئذ معززا. كما ادعى أيضا بوزان أن السمات الاندماجية الخاصة بالاعتماد المتبادل للسوق الاقتصادي العالمي ساهمت في الهيكلية العالمية، وتقدم أمن الأفراد على أمن الدولة.³⁹

³⁸ J. J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 177-178.

³⁹ J. Ann Tickner, Po. Cit., pp. 185.

كما أضافت تيكنر مفهوم كل من مايكل كلار Machael Klare ودانيال توماس Daniel Thomas للأمن، بأنه ليس مفهوم مرتبط بالنزعة المركزة على الدولة Statist، وإنما هو مفهوم يتضمن دعم صحة ورفاهية الأسرة الإنسانية على المدى الطويل والحد من المعاناة الإنسانية. وأيضا مفهوم ريتشارد فولك Richard Falk الذي ميز مقارنة "النظام العالمي World Order" في الأمن عن المقاربة الواقعية الجديدة. فقد ادعى أن التهديدات الجديدة للأمن، والمتمثلة في حماية الحدود لا يمكن حلها بواسطة الدولة لوحدها، وهذا يعني تعقّد الافتراضات الواقعية حول المساعدة الذاتية. في مقابل ذلك، طالب بأطر جديدة التي تحلل الأمن من منظور أكثر شمولية، بحيث يجب أن يوجه الانتباه إلى القوى الاجتماعية الديمقراطية فوق قومية التي تعمل على تمتين العلاقة بين العوامل المحلية والدولية وتطرح تحديا قويا للنظرة الواقعية للعالم. فبينما انتقال هذا المفهوم من الأمن القومي إلى الأمن الكوني هو في قلب منظور النظام العالمي، إلا أن أنصار هذه المقاربة يدعون كذلك أن هذه الرؤية الإنسانية يجب أن تبدأ بالفرد. كما يعتقد إكوينغ كار Echoing Carr، وهو أحد أنصار قيم السلم في النظام الدولي، أنه يمكن تحقيق الوضع الاقتصادي الجيد وحقوق الإنسان والتوازن البيئي بطريقة أفضل ليس عن طريق مؤسسات الدولة، ولكن بواسطة المؤسسات الوظيفية فوق قومية الإقليمية أو الدولية المناسبة لهذه المهمة.⁴⁰

كذلك ادعى أحد أنصار مقارنة "النظام العالمي World Order" وهو كين بوث Ken Booth أن الأفراد وليس الدول يجب أن يكونوا المرجعيات الأساسية للأمن، كما انتقد بوث "الانقسامات غير المساعدة Unhelpful Dichotomies" التي تميز الطريقة التي ندرس بها السياسة الدولية. ووفقا لبووث، فإن اللغة التي يصاغ بها الأمن هي أحد الانقسامات والاستثناءات؛ وما لم نتخلص من هذه الصور القديمة ونبدأ التفكير أكثر بطريقة الاعتماد المتبادل، فإن صورنا للمستقبل ستميل إلى إعادة تكرار الماضي. كما يرى بوث أنه يجب أن ينظر للأمن من منظور العداء بدلا من منظور امتيازات الدولة وقوتها العسكرية. كذلك أعطى لنفسه وصف 'الواقعي الطوبوي Utopian Reliest'، إذ حاول أن يدمج ما هو أحسن في الواقعية التقليدية مع سياسة التحرر التي تنظر إلى الشكل

⁴⁰ J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 186.

الديمقراطي للأمن الاجتماعي. كما وافق بوث على الفكرة القائلة بأن سياسة التحرر هي التي يمكن أن تضمن متطلبات الأمن السياسية وتعيد التفكير في حدود وكيانات داخل فهمنا التقليدي للأمن. من جهته، انتقد أيضا ولكر R. B. J. Walker لغة الانقسام المرتبطة بالفكر الواقعي، وادعى أن افتراضات الأمن التي يمكن أن توفر فقط داخل الدولة، تعمل من أجل مصلحة النخب وتعزز الفروق الفاصلة بين الذات والآخر، الصديق والعدو، المواطن والأجنبي، وتضع حواجز تمنع تحقيق الأمن العالمي. هذه التقسيمات تعكس الفهم غير الملائم للفضاء السياسي، فهي ضرورية لشرعية مفهوم الأمن القومي لكنها غير متجانسة مع البحث عن الأمن العالمي وأمن الأفراد.⁴¹

كما ترى تيكنر أنه عندما يحدد الأمن القومي بشكل سلبي، كحماية ضد التهديدات العسكرية الخارجية، فإن معنى التهديد هو معزز بواسطة مبدأ سيادة الدولة، الذي يقوي الحد الفاصل بين أمن الجماعة وأخطار البيئة الخارجية. لهذا السبب، تدعي العديد من الانتقادات للواقعية أنه إذا بدأ الأمن بالفرد، فإن روابطه بالدولة ذات السيادة يجب أن تكون شديدة. لكن في مقابل ذلك، يرى كار E. H. Carr أنه إذا كان التذكير بالدولة القومية هو لإشباع حاجة الناس من وجود الكيان، فإن هؤلاء الذين ينتقدون التحليل القائم على مركزية الدولة يبنون تحليلهم خارج الواقع الموجود. ففي النظام الدولي الحالي، الأمن هو الاعتراف بالكيان السياسي القومي الذي يقوم على هذه الأخطار الخارجية. كما اقترح دافيد كيمبال David Campbell أن تأمين الحدود لكيان الدولة يتطلب بناء 'الخطر' على الخارج، لذلك، تهديدات الأمن في التفكير التقليدي هي كلها في المجال الخارجي. كما يدعي كيمبال أن الدولة تتطلب هذا الخطاب في وصف الخطر لتأمين كيانه وشرعيتها التي تقوم على الوعد بالأمن لمواطنيها. وتصبح المواطنة مرادفة للولاء وإقصاء كل ما هو أجنبي.⁴²

كذلك أدرجت تيكنر مراجعة كل من فولك Falk وولكر Walker، اللذان يعتقدان أن نظام الدول لم يكن ضعيفا من قبل كما هو الآن. إذ ساهمت التنمية المتفاوتة، المعززة من قبل النظام الدولي الهرمي للدول والاقتصاد العالمي الرأسمالي، فيما سماه فولك

⁴¹ J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 187.

⁴² J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 188.

وآخرون "بالنظام العنصري الكوني Global Apartheid"، إشارة إلى سيطرة الغرب على الجنوب. كما ادعى فولك أنه بينما كان ينظر إلى نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا بأنه غير متسامح، إلا أن الوضع بين الدول الغنية والقوية في الشمال التي أغلبيتها من الشعوب البيضاء والدول الفقيرة والضعيفة في الجنوب التي أغلب شعوبها من الملونين هو انعكاس للعلاقة غير المتسامحة وغير المقبولة. وطالما أن سياسات العولمة الرأسمالية تمنع هجرة الناس من دول الجنوب إلى دول الشمال، فإن تفاقم ظاهرة التمييز العنصري سوف يؤدي إلى زيادة أمن الدول الغنية ويبدد أمن الدول الفقيرة.⁴³

من ناحية أخرى، نظر فولك وغيره إلى قوى العمل المتحدة لهذه الحدود بين الدول القوية والضعيفة والغنية والفقيرة بأنها منشأة من قبل نظام الدولة والرأسمالية الكونية. كما ادعوا أن الطاقة المسخرة لإعادة صياغة الأمن في مفاهيم أقل استثنائية هي متأتية من الحركات الاجتماعية التي تعمل عبر الحدود الوطنية وتنامي الاهتمام بالأمن الإنساني المحدد في المفاهيم الاقتصادية والبيئية وأيضا العسكرية والسياسية. ويرى كذلك ولر Walmer وروز سميت Reus-Smit أن هذه الحركات قد تحدث المفاهيم التقليدية للفضاء السياسي بواسطة إعادة بيان الأمن من مفهوم هؤلاء الأكثر عرضة للانهيار، ويصبح الأمن عملية تبدأ من الأدنى مستوى إلى أعلاه. إذ من الممكن أن تمرق الحركات الاجتماعية المهتمة بالسلم والبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحركة النسائية، النظام السائد وتوفر رؤية للأمن العالمي الذي يضمن أمن كل الأفراد. كما ادعى فولك أن الحركة النسائية هي أحد هاته المقاربات التي تحاول أن تبين هذه الرؤية الإنسانية للأمن، بالرغم من أنها نادرا ما تذكر في أدبيات الأمن الواقعي، إذ تقدم المنظورات النسائية مساهمة مهمة لهذه الرؤية الجديدة للأمن.⁴⁴

كما ترى تيكنر أن انشغال الواقعيين بالنزاع عبر الحدود والقوة العسكرية المعرفة في مفاهيم مصالح وأمن القوى العظمى، أصبح عرضة لانتقاد أولئك الذي يرون أن نظرية الواقعيين هي غير ملائمة للواقع المعاصر. فقد أشار إيفن ليورد Evan Luard إلى تقلص

⁴³ J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 189.

⁴⁴ J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 190.

احتمال الحرب بين القوى العظمى وأيضا تلاشي استعمال القوة العسكرية كعامل حاسم في تعزيز الأمن القومي.⁴⁵

الوصفة الأخرى للحوار حول القضايا الأمنية هي من عيون تنظر عبر عدسات الجنوب. إذ من منظور العديد من المفكرين الأمنيين في دول الجنوب، تعريف الأمن في دول الشمال هو مرادف للاحتفاظ بهيمنة الولايات المتحدة، وأمن الغرب، وأمن مصالح الرأسمالية الدولية. ولكن من منظور الجنوب، نادرا ما تعبر النزاعات العسكرية الحدود، وعوضا عن ذلك تنتج تحديات داخلية لشرعية الأنظمة السياسية المؤيدة بشكل مكرر من قبل التدخلات الخارجية. إذ أن التهديدات الأمنية في دول الجنوب غالبا ما تظهر من الإخفاق في اندماج الجماعات الاجتماعية المختلفة في العملية السياسية وليس من وجود الاعتداءات الخارجية. وبالتالي التحدي ضد الهجوم الخارجي ليس هو تمثيل ملائم للأهداف الأمنية، ولكن انعدام الأمن الداخلي هو أعظم تهديد. وعندما يستمر النزاع العسكري ليكون مصدر عدم الأمن في الجنوب، فإن العديد من الباحثين يدّعون أن الأمن يجب ألا يحدد فقط في مفهوم التهديدات العسكرية. فعندما نذهب وراء التفكير الواقعي، نجد إدوارد أزار Edward Azar وشانغ إنمون Chung-in Moon (1988) يعرفان الأمن في مفهومه الواسع، فيحددانه في التهديدات للقيم والهويات والطبيعة التي ستغير عبر الزمن، وقضية التصحر. كما أن العديد من المناطق في الجنوب هي منشغلة بالتهديدات الاقتصادية أكثر من التهديدات العسكرية، وكما يرى نيكول بال Nicole Ball، أنه عندما يوجدان بالتزامن (التهديدات العسكرية والاقتصادية)، عادة ما يكون بينهما اعتماد متبادل عال. كما يرى بال أنه من أجل توسيع تعريف الأمن على قاعدة هذا الاعتماد المتبادل، فإنه غالبا ما تظهر النزاعات العسكرية الداخلية بسبب عدم رغبة النخب في تعديل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأولية والأنظمة السياسية التي تعمل لصالحهم. كذلك طرح بال أنه يحدث التناوب بين الأمن الاقتصادي والعسكري عندما تحوّل الموارد من التنمية إلى القطاع العسكري. فقد ادعى أن للنفقات العسكرية أثر سلبي على النمو الاقتصادي، بحيث أن نوعية التكنولوجيات الضرورية من أجل التطور العسكري لها استعمال قليل في توفير الحاجات المادية الأساسية لمعظم الناس.⁴⁶

⁴⁵ Ibid., p. 179.

⁴⁶ J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 179.

كذلك دعمت تيكنر مراجعتها الأمنية بوجهة نظر كارولان توماس Caroline Thomas حول الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي، إذ لا يحدد الأمن فقط في مفاهيم الأمن القومي للدولة، وإنما كذلك في مفاهيم تأمين أنظمة الغذاء والصحة والمال والتجارة. بالنسبة لتوماس، توفير الحاجات الإنسانية الأساسية هو مسألة تأتي بعد الأمن القومي؛ كما أشار إلى الاعتماد المتبادل بين الأمن الاقتصادي والعسكري، بحيث أنه عندما يكون هناك إخفاق في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد المعززة لمشاكل الأمن القومي، فإن الأنظمة السياسية لا تدرك كعامل لمصالح الناس، وإنما مسلحة لنفسها للحماية من الاضطراب الداخلي. كذلك أكد توماس على ضعف التحكم في البيئة الخارجية التي تضعف تفاعل الدول في النظام الاقتصادي الدولي.

فوفقا لمضامين إعادة التحديدات Redefinitions للأمن، فإن دراسة الأمن في سياق منظور الجنوب -من وجهة نظر تيكنر- تكشف حدود عمومية التحليل الواقعي للقوى العظمى. فتسلح الجنوب بالأسلحة المتقدمة، عادة يكون بواسطة القوى العظمى ويستخدم ابتداءً من أجل غايات الأمن الداخلي، وتتعزيز انتقادات الردع النووي التي ترى أن تسلح الدول بالأسلحة النووية هو في حد ذاته أكبر تهديد للأمن. كما تظهر النزاعات الداخلية قضية أن أي تحليل مناسب للأمن يجب أن يقترح مطالب معتبرة للأمن على مستوى الفرد وأيضا على مستوى الدولة. ويقترح باحثون آخرون أن استخدام مصطلح الدولة في السياق الغربي، لا يكون مناسباً في مناطق معينة من الجنوب أين توجد شبه دول تشتق شرعيتها من النظام الدولي بدلا من تأييد شعوبها. في النظام الدولي المعاصر، الذي تساوي فيه دول الجنوب بين الفوضى الداخلية واستقرار حدودها الدولية، غالبا ما تتدعم مثل هذه الأطروحة بواسطة تدخلات ومصالح القوى العظمى.⁴⁷

حاولت آن تيكنر J. Ann Tickner أن تعقد حالة من التناظر بين مقاربات الأمن في الجنوب وفي الشمال، بالرجوع إلى صياغة الوصفة الأمنية في الشمال لبيان حدود الحوار حول القضايا الأمنية. فهي ترى أن هناك اتجاهين متباعدين بشكل حاد في

⁴⁷ J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 180.

التعريف المعاصر للأمن قد ظهر في الشمال. أحدهما رافق اقتراحات الأمن الشامل التي تقضي بأن أفكار المركزية العسكرية للأمن القومي قد نتجت أساساً من الاعتماد المتبادل العالي للعالم في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة والتي لم تستطع الحلول الدولية التقليدية مواجهتها. وإعادة إحياء الفكرة الأخرى الأكثر تقليدية للأمن القومي كانت عبر تجديد وتعديل أطروحة السلم الأميركي Pax Americana؛ بحيث أنه بعد زوال التهديد السوفييتي، أصبحت الولايات المتحدة مع استمرار قوة قدراتها العسكرية، ومساعدة حلفائها التقليديين، ينظر إليها كفاعل له إمكانية أن يصبح ضامناً للأمن الكوني، وهو الدور الذي هو الآن أقل غموضاً وأكثر خطورة مما كان عليه الحال خلال الثنائية القطبية المتنافسة في الحرب الباردة.

كما ترى آن تيكنر J. Ann Tickner أنه مثل ما وجدنا من ينظر للأمن عبر العدسات الجنوبية، نجد أن المقترحين لفكرة 'الأمن المشترك' Common Security قد تبناوا التعريف المتعدد الأبعاد للأمن الذي يركز على الاعتماد المتبادل للأمن بدلاً من فكرة اللعبة الصفيرية للأمن التي هي أكثر نمطية لفكر الأمن القومي التقليدي. وأول مرة ظهر فيها التعريف المعاصر لـ 'الأمن المشترك' Common Security، كان في تقرير اللجنة المستقلة حول قضايا نزع السلاح والأمن عام 1982، والذي ادعى أن المفارقة النووية المؤكدة لحقيقة أن أمن الدول يتوقف على عدم أمن مواطنهم، قد أسقطت المفهوم التقليدي للأمن وحدوده. يفترض الأمن المشترك وجود أخطار كونية تهدد النظام ككل ولا يمكن حلها بواسطة حماية الحدود؛ وإنما بواسطة التأكيد على الأخطار المشتركة، إنه يقوم على الدعوة للسلوك التعاوني، لا على الأنانية، والدعوة إلى المعنى الواسع للمصلحة الذاتية الجماعية.⁴⁸

كما دخلت عناصر فكر الأمن المشترك في دوائر معينة من صناعة السياسة في الشمال منذ الثمانينيات من القرن العشرين. فتقرير عام 1980 حول الأمن القومي الشامل لرئيس وزراء اليابان، حدد الأمن في حماية حياة المواطنين من الأشكال المختلفة من التهديدات، الداخلية والخارجية. ووفقاً لهذا التقرير، فإن عدم الأمن يتضمن القابلية

⁴⁸ J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 181.

للعطب الاقتصادي وأيضا التهديدات البيئية والكوارث الطبيعية. وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، اقترح Mikhail Gorbachev - رئيس الاتحاد السوفياتي السابق- نظاما شاملا للأمن الدولي الذي تضمن نزع السلاح وأيضا الأمن الاقتصادي والبيئي الكونيين؛ إذ يرى وجوب تعزيز دور الأمم المتحدة كموفر للأمن الكوني، وتعزيز هذا الدور هو متناغم مع توسيع مهام حفظ السلام للأمم المتحدة وأيضا انخراط الأمم المتحدة في جهود الإغاثة الإنسانية في الصومال وبوغسلافيا سابقا على سبيل المثال.

كما بدأ أيضا بعض الباحثين الشماليين في تعريف الأمن في مصطلحات متعددة الأبعاد. فقد عرّف ريشارد إلمان Richard Ullman الأمن بأنه محاولة الحماية ضد الأحداث المهددة والمنغصة لنوعية حياة سكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات نجد عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية. كما قام أحد الواقعيين الجدد وهو باري بيزان Barry Buzan بتوسيع مفهوم الواقعية التقليدية للأمن المركز على الأمن العسكري ليتضمن الأبعاد الاقتصادية والبيئية. وادعت جسيكا ماتويس Jessica Mathews أن تعريف الأمن يجب أن يتوسع ليتضمن القضايا البيئية والسكانية والموارد ونضوب الموارد والتلوث مع النمو السكاني المسبب للضرر، بمعنى الزيادة غير المنظمة في عدد السكان تؤثر على قدرة إشباع حاجاتهم الأساسية.⁴⁹ فالتعريف المتعدد الأبعاد للأمن المتضمن فكرة الاعتماد المتبادل بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي والاعتماد المتبادل، هو جوهر فكر الأمن المشترك. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية عام 1987 على ضرورة فالتعريف المتعدد الأبعاد للأمن المتضمن فكرة الاعتماد المتبادل بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي والاعتماد المتبادل، هو جوهر فكر الأمن المشترك. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية عام 1987 على ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للأمن عندما طالبت بـ "التنمية المستدامة"، ونمط التنمية المتساق مع الحماية الصحية للبيئة بالنسبة للأجيال القادمة، كما أكدت على إشباع الحاجات الأساسية

⁴⁹ J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 182.

العالمية كمظهر مهم للتنمية المستدامة. فهذا التركيز على الأفراد والبيئة الطبيعية، هو مؤكد من قبل كل أنصار الأمن المشترك، المطالبين بمسألة الدولة كموفر للأمن. فقد أوردت اللجنة المستقلة حول قضايا نزع السلاح والأمن في تقريرها عام 1982، أن في العصر النووي، لا تستطيع أي دولة أن تجد الأمن بمفردها. كما اقترح أنصار الأمن المشترك تعريفات للأمن المتحدية للحدود والمؤسسات المشكّلة في الفهم التقليدي للأمن.⁵⁰

وعلى عكس هذا التفكير العالمي، ينظر أنصار السلم الأمريكي الجديد New Pax Americana إلى الأمن بمفهوم مشابه للفكر الواقعي في فترة ما بعد عام 1945، بالرغم من استحسانهم لحل التوتر الصعب بين الهيمنة الأمريكية والثنائية القطبية النووية التي أشغلت فكر الأمن القومي في البداية. فقد بحث شارلز كروثام Charles Krautham إيديولوجية الشمال التي تبحث عن الأمن بواسطة تنسيق السياسة الخارجية للدول الغربية وراء الولايات المتحدة. وادعى أن الأمم المتحدة لا تضمن شيئاً، لأننا داخلون إلى عصر 'التعددية الزائفة' Pseudomultilateralism التي يكون فيها الأمن الحقيقي مضمون فقط بواسطة القوة العسكرية الأمريكية. كما أكد على أن معظم المخاطر محددة في الجنوب، الذي ظهرت فيه دول صغيرة ومتخلفة، وتقوم بدور المهدد للأمن الجيوي والعالمي. وفي خضم استمرارهم في التركيز على القضايا المرتبطة بالأمن العسكري، اعترف أنصار هذه النظرة العالمية بأن هناك تناوب قد صنع بين القدرات العسكرية للولايات المتحدة وقوتها الاقتصادية. ومع تركيز السلم الأمريكي على الدور السياسي للقوة العسكرية للولايات المتحدة، فإن هناك اعتراف بإعادة صياغة هذا التمرکز العرقي (الأميركي) في فكر الأمن القومي الأول، بحيث تختلف هذه الصياغة فقط في تحولها من منظور شرق-غرب إلى منظور شمال-جنوب. وبينما يوجد هؤلاء الذين هم مستمرّون في النظر إلى الأخطار العسكرية في أوروبا بعد الحرب الباردة، إلا أن معظم الفكر الجديد حول الأمن قام بتغيير مشابه نحو إطار شمال-جنوب، الذي من المحتمل أن يعزز الاتجاه المضطرب نحو زيادة استقطاب شمال-جنوب. يندرج في هذا السياق،

⁵⁰ J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 183.

فكرة أنه بالرغم من بقاء مشاكل خفض الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا، إلا أن نهاية الحرب الباردة ركزت محادثات مراقبة التسليح حول قضايا انتشار وبيع الأسلحة إلى دول الجنوب. ومن المنظور الشمالي، استمرار تطوير الأسلحة العالية التكنولوجيا في الشمال هو من أجل استعمالها ضد ظهور الأنظمة غير المقبولة في مناطق معينة من الجنوب، على الأقل ذات التهديد الكبير للأمن، أي تهديد مصالح الغرب. وحتى الأصوات المتعاطفة مع الجنوب يمكن أن تعزز هذه النظرة العالمية الجديدة، التي ترى أن عدم الأمن سواء في شكل الحرب أو الحرمان الاقتصادي أو الانفجار السكاني أو انتهاك حقوق الإنسان أو تدمير البيئة، هو موجود فقط في الجنوب. لذلك إعادة تحليل الأمن تتطلب منا الذهاب إلى ما وراء تناقضات التفكير التقليدي.⁵¹

تمثل مناقشات آين تيكنر وجهة نظر المدرسة النقدية الجديدة، التي تنطلق من افتراض عام وهو أن التحليل المناسب لقضايا الأمن وغيرها يجب أن يذهب إلى ما وراء التفكير التقليدي، وهذا يعني نقض الأسس النظرية للتفكير التقليدي (الممثل بشكل أساسي في النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة). وأهم مظهر لهذا التوجه النظري هو الانطلاق في التحليل من مستوى الفرد باعتباره المرجع النهائي في التحليل. وهذا يعني أن إعادة صياغة مفاهيم الأمن التقليدية تركز على تضمين الصيغ الجديدة للأمن، مصالح وحاجات الجماعة الإنسانية وليس الدول القومية. سوف يكون أول تأثير لمثل هذا التفكير، فتح قائمة طويلة من الأجندة التي يجب أن تكون ضمن مكونات الأمن. فعلى عكس المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على البعد العسكري وبقاء الدولة، فإن مكونات المضمون الجديد للأمن تشمل مفردات العناية الصحية، البيئة، التصحر، التربية، الرفاهية، حقوق الإنسان وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان العضو في الجماعة الإنسانية.

وبالرغم من وجهة رؤيتها عند تمييزها بين منظورات الأمن في الشمال والجنوب، إلا أن رؤيتها للأمن في الجنوب ليست صحيحة تماما. إذ أن اليوم في عصر العولمة والأجندة المفروضة على دول الجنوب، أصبحت هذه الأخيرة تواجه تحديات أخطر من نظيرتها في

⁵¹ J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 184.

فترة الحرب الباردة، والمتمثلة فيما يسمى بالتفكك الإثني وتصادم الهويات الفرعية التي إن تصاعدت وأدت إلى نشوب نزاعات محلية، فإن الحد الأدنى من الحياة سوف لا يكون مضمونا. وهناك أمثلة كثيرة في العراق والسودان والصومال ودول إفريقية كثيرة. بمعنى أن مفهوم الأمن في دول الجنوب يجب أن يرجع إلى تصحيح المربع الأول للأمن وهو وجود مؤسسات أمنية قوية للدولة التي تحافظ على الحد الأدنى من حاجات الفرد في هذه المجتمعات. وهذا لا يتم إلا باستكمال بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تتخطى الاختلافات العرقية. ثم تأتي المضامين الاقتصادية والتربوية والتنمية والسياسية والثقافية لتعمل في شكل متناغم ومستمر، على اعتبار أن الانهيار الأمني للدولة سوف يكون أول ضحاياها هذه القطاعات.

من ناحية أخرى، التعديل الذي يجب أن يدخل على مواقف الغرب نحو الجنوب بما يجعلها وظيفية، هو المساعدة على تطوير الإستراتيجية الأمنية المحلية، والتشجيع على الاستمرار في عمليات البناء السياسي والاقتصادي لهذه المجتمعات، وعلى رأس هذه القضايا تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان. على العكس من الموقف الأميري اتجاه بعض الدول في الشرق الأوسط مثل مصر، بحيث أن أميركا تقدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، لكنها تغض الطرف عن القضايا السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولو أن مثل هذه المواقف قد أدت إلى استقرار نسبي على المدى القصير، لكنه استقرار صوري مصطنع سوف تنكشف عيوبه على المدى الطويل. صحيح الكثير من الهيئات والدوائر السياسية في الغرب متخوفة من النتائج غير المتوقعة للعملية الديمقراطية، بالإضافة إلى العمل الحثيث للجماعات الحاكمة في الجنوب على تخويف الغرب من وصول الجماعات المتطرفة إلى الحكم وتهديد مصالحها؛ لكن في مقابل هذه المخاوف، فإن الأدوات الديمقراطية كافية بتلطيف سلوك هذه الجماعات وتعديله. وأكثر الأمثلة وضوحا في ذلك النموذج التركي لحكومة طيب رجب أردوغان. لذلك المشكلة الأساسية المطروحة أمام القوى الاجتماعية ذات التمثيل الشعبي في الشرق الأوسط على وجه التحديد، هي كيف تستطيع أن تفهم الغرب أن نجاح الديمقراطية في الجنوب سوف لا يهدد مصالحه الحيوية؟ الطريق نحو ذلك هو إيجاد خطوط الاتصال المفتوحة لدى الطرفين بين القوى الاجتماعية المختلفة والنخب عبر الفضائيات التلفزيونية والصحف والمؤتمرات ومراكز البحث من أجل إنجاح حوار الحضارات. مثل هذه العملية سوف تزيل الكثير من العقبات أمام المساعدات الغربية

لدول الجنوب خاصة في الشرق الأوسط. وحينها سوف يستطيع الجنوب أن يحدد المضامين الأمنية بدقة.

المفهوم الآخر الذي خضع لإعادة مراجعة من قبل الواقعيين الجدد أنفسهم هو مفردة "فوضى النظام الدولي" التي استبدلت بمفهوم "الفوضى الناضجة Mature anarchy". إذ يرى باري بوزان Barry Buzan أن أحد السمات المهمة والمثيرة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين هي الانبثاق التدريجي للفوضى الناضجة التي تعترف فيها الدول بالأخطار البيئية في استمرار العداء التنافسي عبر العالم. عند قبول ميل الدول إلى التركيز على مصالحها الأمنية الضيقة والمحدودة الأفق، فإن بوزان يرى أن هناك تنامي لرد فعل بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقضي بأن هناك تفهما يأخذ بعين الاعتبار مصالح جيرانها عندما تضع سياستها. فهو يرى أن مضمون الفوضى الناضجة يعني زيادة فهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل. كما قبل باري بوزان Barry Buzan بأن مثل هذه العملية المتطورة للمجتمع الدولي ككل يمكن أن تكون بطيئة وغير منتظمة في إنجازها. فانطلاق التغيير من الانشغال بالأمن القومي إلى التأكيد الكبير على الأمن الدولي هو ممكن وبالطبع هو جذاب في نفس الوقت.

الخاتمة

ويمكن القول أن هذا بالضبط ما حدث في أوروبا الغربية خلال الخمسين عاما الماضية. فبعد قرون من علاقات العداء بين فرنسا وألمانيا، وكذلك بين الدول الأوروبية الغربية الأخرى، أصبح هناك معنى جديد للجماعة أسس بموجب معاهدة روما التي حولت أعداء الأمم إلى حلفاء. فعلى عكس الماضي، أصبحت هذه الدول غير معنية باستعمال العنف أو الإكراه لحل خلافاتها. ولم تحدث لحد الآن خلافات أمنية عميقة، لكن هناك إجماع داخل الاتحاد الأوروبي يقضي بأن مثل هذه الخلافات سيكون حلها دائما بواسطة الطرق السلمية والأدوات السياسية والقانونية. فالمؤيدون لمفهوم 'الفوضى الناضجة Mature Anarchy' يرون أن هذه العملية المتطورة في أوروبا تأخذ تعميما أكثر للتجربة عبر العالم، لتحقيق الجماعة الأمنية الواسعة، التي لا تأخذ في الحسبان

مصالح القوى العظمى فقط وإنما أمن جميع الدول التي تقبل بلعبة التعاون الأمني كما هو الحال في العلاقة الأوروبية الروسية.⁵²

في مقابل النظرة المعدلة للواقعيين حول فكرة الفوضى الناضجة، يرى أنصار نظرية السلم الديمقراطي أن رؤى السلم الديمقراطي لم تصمم لرفض الواقعية كلياً، ولكن لتقترح أن الديمقراطيات الليبرالية تستطيع أن تعالج الخلافات في العلاقات الدولية أكثر مما قدمه الكتاب الواقعيون. فقد رأى بروس روسات Bruce Russett أنه ليس هناك حاجة لرفض الرؤى الواقعية التي تشرح لنا كيف أن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر في قرارات الدول المتعلقة بمحاربة بعضها البعض، لكن لا يوجد أحد ينكر حدود هذه الرؤى وعدم قدرتها على تفسير العديد من الفترات التي لا تختار فيها الدول الليبرالية القتال أو التهديد لدول أخرى. فبالنسبة لروسات Russett، يبقى الخطر في رؤية 'الواقعية الفظة' Vulgar Realism 'لحرب الكل ضد الكل، بحيث أنها تفترض أن التهديد من الدول الأخرى ليس متأثراً بالمعايير الداخلية والمؤسسات، وإنما بعوامل أخرى خارجية كميزان القوى والفوضى الدولية. كما يرى روسات Russett أن القيم الديمقراطية ليست هي التأثير الوحيد الذي يجعل الدول تتجنب الحرب؛ وإنما لا شك أن للقوة والتأثيرات الإستراتيجية تأثير في حسابات كل الدول، بما في ذلك الدول الديمقراطية. وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون هذه الاعتبارات الإستراتيجية هي المسيطرة. لكنه يعتقد أن الديمقراطية المشاركة هي مهمة في الشؤون الدولية ولا يجب تجاهلها في أي محاولة للتخلص من المأزق الأمني وتحقيق الأمن. فهو لا يقول أن الديمقراطية المشاركة تلغي كل الحروب، ولكن مثله مثل جميع الليبراليين المؤسستين يرون أن مثل هذه القيم ستساهم في إيجاد عالم أكثر سلماً.⁵³

قائمة المراجع :

⁵² John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -61.

⁵³ John Baylis, Op. Cit., p. 263 .

1. ¹ Immanuel Kant, "Morality, Politics, and Perpetual Peace," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 553-61.
2. ¹James N. Rosenau, The National interest. In ; James Barker and Miechel Smith. Great Britain; holmes Mc2Dougll 1970. P:186
3. ¹ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، دون ذكر مكان النشر، ص: 28.
4. Daniel Papp ,Contemporary International Relations. Toronto :maxwellmacmillanCanada, 1994,P:29.
5. Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 627-40.
6. Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace. Fifth Edition, New York: Alfred A Knof, 1978m P: 4-15.
7. J. J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 177-178.
8. J. S. Nye, « Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 796-810.
9. John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 259 -60.
10. John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 258 -66.
11. John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -61.
12. John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 04 - 06.
13. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 285-86.

14. Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.
15. Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 262-85.
16. Patrick J. Haney, "Structure and Process in the Analysis of Foreign Policy Crises," in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersey : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 110-22.
17. Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-90.
18. Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-96.
19. Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P P: 387-388.
20. Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, Op. Cit., p. 394.
21. Robert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 186-200.
22. See : Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.
23. See: E. H. Carr, "The Nature of Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.
24. Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International

- Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 186.
25. Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 188-90.
26. Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 176-77.